الفصل التاسع

نحو مستقبل أفضل بعيدا عن الإرهاب

لقد سعت العديد من الدول التي واجهت تلك الظاهرة إلى وضع العديد من الإستراتيجيات والخطط في سبيل مواجهتها ومحاولة القضاء عليها أو على الأقل تجنب الآثار السلبية الهائلة التي تترتب على تفاقمها وانتشارها داخل تلك الدول، وقد نجح بعضها بالفعل في القضاء على هذه الظاهرة إلى حد كبير، بينما فشلت دول أخرى في تلك المهمة التي تتطلب إستراتيجيات شاملة ومتكاملة في السعي نحو البحث عن الأسباب التي دفعت لظهورها ثم تحديد أفضل السبل الكفيلة بمواجهتها والقضاء عليها.

وفيما يتعلق بالمملكة العربية السعودية والتي تعد قبلة المسلمين وراعية الحضارة الإسلامية على مر العصور فقد تعرضت للعديد من الهجمات والأعمال الإرهابية التي هدفت بالأساس إلى زعزعة الاستقرار واختلال توازنات الأمن السعودي مما أصبح لزاما على كافة مؤسسات المملكة وضع إستراتيجيات شاملة لمكافحة الإرهاب والقضاء عليه.

وفي هذا الصدد يمكن تقديم رؤية نحو مكافحة الإرهاب وتحقيق الأمن الوطني للمملكة وذلك من خلال المحاور الآتية:

1. على المستوى السياسي:

لاشك أن الأساس الذي يجب أن تستند إليه الآليات اللازمة لتنفيذ الإستراتيجية المقترحة ج عادة يأتي تبعا لتشخيص الداء، ومن ثم تتمثل أبرز تلك الآليات على النحو هو البحث عن الأسباب السياسية التي أدت لنمو وتفاقم الظاهرة، حيث أن العلا التالي:

(1) تنفيذ سياسة الإصلاح بكل أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية بناء علي أجندة وطنية تراعي الأهداف والمصالح السعودية وتلاءم قيم وعادات وتقاليد المجتمع السعودي وتتكيف مع سياق النمو والتطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ذلك أن تنامي الدعوات للإصلاح في المنطقة العربية والتي جاءت من الخارج يفرض على دولنا العربية ومنها بالطبع المملكة العربية السعودية العمل قدما في اتخاذ كافة التدابير التي تهدف إلى إحداث عملية إصلاح حقيقي في كافة مؤسسات الدولة والأخذ بالنهج الديمقراطي ومبادئه في كافة القرارات السياسية والعمليات الانتخابية والتي تعطى شعورا عاما بالرضي تجاه الدولة ومؤسساتها، على نقيض الشعور بالاحتقان والرغبة في التغيير بالقوة والذي يؤدي لظهور تلك التيارات المنحرفة والإرهابية.

(2) سعي كافة القيادات السياسية بالمملكة نحو الاعتدال في الخطاب السياسي الموجه، وعدم الميل إلى المغالاة، وتوجيه الدعم والمساندة لكافة المؤسسات التي تهدف إلى مقاومة الإرهاب، مع الأخذ في الاعتبار بضرورة وضع إستراتيجيات تهدف إلى دفع الشباب للمشاركة في الحياة السياسية حيث يكون دورهم مشاركا لا مشاهدا والذي يترتب عليه نمو شعور عام لدى الشباب بأن لهم صوتا داخل مجتمعاتهم، حيث يدفعهم ذلك إلى الرغبة في إثبات الذات من خلال العمل السياسي وليس من خلال معاداة النظام. والرغبة في التغيير ولو بالقوة.

(3) قيام السلطات السياسية داخل المملكة بالتركيز على صياغة إستراتيجيات تتعلق بالقضاء على منابع الإرهاب وذلك من خلال الجوانب التالية:

(أ) الاستمرار في سياسات الحوار الوطني بين كافة أفراد المجتمع وكشف مخططات الفئات الضالة التي تسعي لترويج الأفكار الهدامة في المجتمع وذلك لمواجهة

الفكر بالفكر والسعي نحو الطرح الفكري المعتدل وتنقية الأذهان من الأفكار التي تسيء في المقام الأول للدين الإسلامي الذي يبرأ من هذه الأعمال الآثمة .

(ب) العمل على إطلاق حرية الصحافة على مختلف اتجاهاتها وانتماءاتها دون وجود حظر أو قيود عليها حتى يتم إخراج جميع الأفكار التي توجد داخل المجتمع وطرحها على الساحة، إلى جانب السعي نحو تمكين كافة المنابر السياسية الموجودة بالمملكة من التعبير عن آرائها بحرية تامة دون قيود أو موانع سواء من خلال توفير أدوات يتم من خلالها عرض آرائهم مثل الصحف وحق إقامة الندوات والمؤتمرات العلمية والبحثية حيث تسعى الحكومة إلى المشاركة في تلك المنتديات واللقاءات والتي تدعم عملية الإصلاح السياسي من خلال الاستماع للآخر داخل الدولة بكل حرية ودون قيود مثلما حدث في الحالة المصرية تحت عنوان "منبر الحوار الوطني" حيث اجتمع الحزب الوطني الحاكم مع قيادات الأحزاب المعارضة وتم النقاش في كافة أمور الدولة والمجتمع المصري، وقد نتج عن هذه اللقاءات الخروج برؤية واضحة حيث استمعت الحكومة للرأي الآخر مهما كانت اتجاهاته بالسماح له بإبداء رأيه دون قيد أو كبت والحوار معه .

(ج) أهمية قيام المجتمع المدني بدور بارز في عملية مكافحة الإرهاب من خلال سماح السلطة الحاكمة لمؤسساته المختلفة بالقيام بدورها في التوعية بمخاطر الإرهاب والسعي نحو مقاومته من خلال كافة الآليات الممكنة، حيث يتطلب الأمر تعاونا بين الحكومة من جانب ومؤسسات المجتمع المدني من جانب آخر باعتباره شريكا أساسيا في عملية التنمية داخل المجتمع إضافة إلى السعي نحو تفعيل الدور الذي تقوم به المراكز البحثية والتي تهتم بتحليل الظاهرة والبحث عن الأسباب التي أدت لانتشارها داخل المملكة وذلك من أجل دراسة

التحديات المستقبلية التي تواجه المجتمع السعودي والقضايا الإستراتيجية الهامة .

(4) تنفيذ سياسة خارجية فعالة ونشطة علي كافة المستويات والتي تهدف إلى مكافحة الإرهاب والقضاء عليه من خلال المحاور التالية :

(أ) الاعتدال في الخطاب الخارجي للمملكة وتوضيح الصورة المضيئة للإسلام من خلال دور المملكة الهام كمهد للحضارة الإسلامية وحاضنة للحرمين الشريفين ، وتأكيدا لدورها الحضاري والفاعل داخل الدوائر المختلفة ، هذا إلى جانب طرح رؤية المملكة تجاه قضايا الإرهاب والعنف والتطرف ودعوة كافة الأطراف المعنية بتلك القضية للتعاون من أجل القضاء عليها .

(ب) زيادة التعاون الإستراتيجي مع دول مجلس التعاون الخليجي من خلال تنسيق المواقف السياسية وتبادل المعلومات والخبرات في مجال مكافحة الإرهاب والأعمال المتطرفة ومحاربة الجريمة وغسل الأموال ، ويتم ذلك من خلال منظومة متكاملة يتم بحثها والتشاور بشأنها داخل مجلس التعاون الخليجي باعتباره الجهاز الرسمي لتنفيذ الاتفاقيات والمعاهدات بين الدول الأعضاء .

(ج) سعى المملكة العربية السعودية إلى زيادة لتعاون مع كافة الدول العربية في مجال مكافحة الإرهاب من خلال التشاور المستمر مع القادة والرؤساء العرب ومحاولة الاستفادة من خبرات بعض الدول التي لها باع طويل في مجال مكافحة الإرهاب مثل مصر والجزائر ، حيث أن الإرهاب يمثل في مجمله تهديداً مباشراً للأمن القومي العربي ، ومن المعلوم أن الأمن الوطني السعودي هو جزء من الأمن العربي ومن هنا يكون الدور الملقى على عاتق السياسات الخارجية السعودية داخل الدائرة العربية هاماً للغاية في ضرورة توحيد الصف العربي في مجال مكافحة الإرهاب .

(د) تمثل الدائرة الإسلامية الدائرة الأهم في السياسات الخارجية السعودية لمكافحة الإرهاب وذلك من خلال التركيز على هذه الدائرة لاسيما أن الغرب يتعمد الربط بين الدين الإسلامي والحركات المتطرفة أو الإرهابية المنتشرة حول العالم، الأمر الذي يحتم ضرورة تكثيف الاتصالات السياسية مع هذه الدول من أجل التشاور والتباحث وبلورة رؤية موحدة تتم من خلال ـ منظمة المؤتمر الإسلامي مثلاـ تهدف إلى مخاطبة الغرب ووضع رؤية تكاملية لموقف الإسلام من الإرهاب، إلى جانب السعي نحوا لبحث عن الأسباب التي أدت لنمو الإرهاب بدول العالم الإسلامي ومحاولة القضاء عليها.

(هـ) سعى المملكة نحو أقامة علاقات دولية متوازنة مع الدول الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا من أجل تخفيف الضغوط والحملات الغربية المغرضة ضد المملكة والعمل على إدارة الشئون السياسية الخارجية بحنكة دبلوماسية ومهارة تحقق المصالح السعودية وتؤكد الدور السعودي الهام علي المستوي الدولي القائم علي احترام الشرعية الدولية وسيادة الدول والحوار بين الحضارات والثقافات والتعاون مع المنظمات الدولية وخاصة الأمم المتحدة من أجل مكافحة الإرهاب، إلى جانب قيام المملكة بدور رئيس في طرح رؤيتها للعالم تجاه قضايا الإرهاب والعنف والتطرف مثلما كان الحال حينما أصدرت المملكة تصريحاتها تجاه أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 م التي وقعت في الولايات المتحدة واستعدادها للمشاركة في كافة المؤتمرات والندوات والاجتماعات التي تعقد من أجل القضاء على الإرهاب والسعي نحو اجتثاث جذوره من كافة الدول والمجتمعات. وليس أدل على ذلك من إقامة المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب في الرياض الذي عقد في 8

فبراير 2005 والذي طرح الرؤية السعودية في مجال الإرهاب وضرورة مكافحته والقضاء عليه حيث أنه يمثل شراً بلاً وطن وبلا حدود.

2. على المستوى الاقتصادي:

(1) السعي نحو تحقيق الاستقرار في الاقتصاد السعودي على المستوى الداخلي من خلال عددا من الآليات كما يلي:

(أ) تنفيذ سياسات خاصة بالمحافظة على ثبات الناتج المحلى الإجمالي، مع السعي نحو زيادته من خلال تطور قطاعاته الرئيسة داخل الاقتصاد السعودي.

(ب) السعي نحو تفعيل القطاعات الرئيسة للقطاع السعودي من خلال تطوير قطاع الزراعة على الرغم من محدوديته مقارنة بالقطاعات الأخرى مع ضرورة الاهتمام باستخدام التكنولوجيات الحديثة التي تؤدى لتفعيل هذا القطاع ومنحه دوراً متناميا داخل هيكل الاقتصاد، كما يتم تطوير قطاع الصناعة من خلال عدة آليات أهمها إدخال التكنولوجيات الحديثة، والعمل على زيادة الاستثمارات في هذا القطاع من خلال إنشاء العديد من المصانع والتي تؤدى بدورها إلى مزيد من فرص العمل خاصة للشباب السعودي والذي بدأ يعانى من البطالة حيث تشير أحدث التقارير أن نسبة البطالة في المملكة تقترب من معدل 10٪، كما يتم العمل على زيادة المناطق الصناعية التي توفر بدورها مزيداً من فرص العمل.

(ج) السعي نحو وضع منظومة اقتصادية متكاملة لتنفيذ السياسات الاقتصادية اللازمة لتلبية احتياجات المواطن السعودي ورفع مستوي معيشته وتوفير كافة الخدمات الصحية والتعليمية والإسكان وجميع المرافق ليشعر المواطن بعائد هذه السياسات الاقتصادية وتأثيرها المباشر علي تحقيق مصالحه، هذا إلى جانب ضرورة دخول الحكومة في شراكة مع رجال الأعمال السعوديين خاصة من

الشباب الذين تتوافر لديهم ثروات مالية ضخمة الأمر الذي يدفعهم إلى عدم الاكتراث بالبحث عن عمل مما يدفع بدوره إلى سهولة دخولهم في مجال المعارضة للأنظمة الحاكمة وتبنى أفكار متطرفة مثل تكفير المجتمع والنظام الحاكم، وتمثل هذه الفئة اخطر الفئات التي يتم اجتذابها للجماعات الإرهابية وذلك بسبب قيامها بتمويل تلك الجماعات مثلما حدث بالنسبة لأسامة بن لادن.

(د) تحسين سياسة الأجور والمرتبات لرفع مستوي معيشة المواطنين وتشجع القطاع الخاص والحرفي والمشروعات الصغيرة، وفى نفس الاتجاه يجب على الحكومة إصدار التشريعات الملائمة نحو تيسير منح القروض للمواطنين للسكن أو الزواج أو العمل مما يخلق علاقة إيجابية بين الحكومة والمواطن ويدفع بدوره إلى وجود اتجاه عام مؤيد للسياسات الاقتصادية داخل المملكة.

(هـ) ضرورة أن يكون العنصر البشرى هو العنصر الرئيس والأساسي في كافة خطط التنمية الاقتصادية من خلال برامج التدريب المستمر لطلاب المدارس والجامعات في مختلف المجالات الاقتصادية مع السعي نحو خلق كوادر بشرية مؤهلة لقيادة الاقتصاد السعودي في المرحلة المستقبلية في ظل التحولات العالمية، مع ضرورة أن تشمل كافة خطط التنمية الاقتصادية اهتمامًا مماثلاً بالشباب الذي يعد محور التنمية ومحور اهتمام الرئيسي.

(و) العمل على تنظيم خطة متكاملة تهدف إلى ضمان الوسائل المناسبة لتأمين المشروعات الوطنية العملاقة خاصة صناعة النفط باعتبارها المصدر الرئيسي للدخل السعودي حيث أن صناعة النفط تعد احد الأهداف الرئيسة للجماعات الإرهابية حيث يعلم هؤلاء أن النفط يمثل الركيزة الأساسية للاقتصاد السعودي.

(2) السعي نحو التوسع في زيادة معدلات التجارة البينية العربية مع المملكة العربية السعودية، وذلك من خلال زيادة التبادل السلعي وخرائط الصادرات والواردات من وإلى المملكة، حيث تعد تلك الآلية أحد المحاور الأساسية التي تؤدى إلى زيادة العمل العربي المشترك في الجانب الاقتصادي، كما تؤدى إلى تقليل الاعتماد على الدول غير العربية مثل الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية فيما يتعلق بالاستيراد، مع الحفاظ على الشراكة مع هذه الدول خاصة في مجال السلع التي لا تتوافر بالمنطقة العربية مثل الصناعات الحديثة والأسلحة والمعدات الثقيلة – وإن كان الأفضل سعى القطاع الصناعي السعودي إلى بث المزيد من الاستثمارات بداخله لقيام صناعات متطورة تؤدى في المقام الأخير إلى التخلي عن الاستيراد من الخارج والذي سيقتصر في هذه الحالة على الصناعات التي لا تتمكن المملكة من القيام بها في الوقت الحاضر – وهذا يؤدى بدوره إلى زيادة التعاون بيم المملكة والدول العربية والإسلامية وتقليل التعاون إلى حد كبير مع الدول الغربية، حيث أن ذلك يعد أحد المرتكزات الأساسية التي يقوم عليها الفكر المتطرف داخل المملكة للتعاون مع الدول الأجنبية والتي تعد في نظر هؤلاء عدواً للإسلام والمسلمين.

(3) قيام المملكة بتنفيذ حزمة من السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى القضاء على تمويل الإرهاب من خلال ما يلي:

(أ) قيام السلطات بمراقبة حركة الأموال الداخلة والخارجة بالمملكة حتى يمكن رصد الأموال التي تنتقل بصورة غير طبيعية أو تتم تحويلها إلى بعض الأفراد المراقبين أو المشتبه فيهم مما يدفع لتجفيف نابع الإرهاب والقضاء على مصادر تمويلهم الرئيسة في هذا اتجاه.

(ب) إصدار التشريعات اللازمة لمنع جميع التبرعات التي تتم خارج النظام المعمول به داخل المملكة نظراً لثبوت بعض الأدلة عن تورط بعض الجمعيات الخيرية التي تجمع تبرعات في علاقتها بالإرهابيين، كما تقوم بعض الجماعات بتأسيس جنعيات أخلية وخيرية كستار يتم من خلاله تمويل أنشطتها الإرهابية التي تضر الوطن ككل.

(4) ضرورة تأسيس صندوق مالي يهدف إلى مكافحة الإرهاب وذلك من خلال مشاركة كافة طوائف المجتمع من مؤسسات حكومية وشركات خاصة وجمعيات أهلية، إلى جانب رعاية النظام لهذا الصندوق بصفة خاصة كأن يتم تبعيته مباشرة للملك، وبهدف هذا الصندوق إلى تحقيق ما يلي:

(أ) العمل على المشاركة في تمويل الأجهزة الحكومية والخاصة التي تقوم بمكافحة الإرهاب، والسعي نحو القضاء عليه من خلال الدعم المادي الذي يتم عبر هذا الصندوق

(ب) السعي نحو مد يد العون والمساعدة للإرهابيين الذين أعلنوا توبتهم والباحثين عن بدء حياة جديدة قوامها الالتزام والاعتدال من خلال مساهمة الصندوق في منحهم مساعدات مالية كى لا يكون مثل هؤلاء العائدين عرضة لاستقطابهم مرة أخرى من خلال تلك الجماعات الإرهابية.

(ج) أن يقوم الصندوق بالتعاون مع المؤسسات الاقتصادية داخل المملكة بمساعدة الشباب الذين يعانون البطالة مثل تقديم إعانات مناسبة لهم أو المشاركة في مساعدتهم على القيام بمشروعات تدر عليهم دخلا مناسبا وغير ذلك من أنواع المساعدات التي تحول دون لجوء هؤلاء الشباب إلى الاتجاه إلى الجماعات المنحرفة والإرهابية بغية الحصول على المال مهما كان المقابل.

(5) ضرورة التعاون بين المؤسسات الاقتصادية بالداخل السعودي وبين المؤسسات الاقتصادية العالمية والتي تقوم بمصادرة الأموال الخاصة بالجماعات المتطرفة والإرهابية حتى تكون المؤسسات السعودية على دراية تامة بما يحدث تجاه تلك الجماعات على المستوى العالمي، إلى جانب ضرورة التعاون مع تلك المؤسسات في ذات الاتجاه.

3. على المستوى الأمني:

(1) استمرار تطوير أسلحة القوات المسلحة للمملكة بما يتمشى مع مقتضيات العصر، ذلك أن مكافحة الإرهاب يقتضى تطوير كافة قطاعات القوات الأمنية من خلال تزويدها بكافة الأسلحة التي تمكنها من مقاومة تلك الجماعات والقضاء عليها.

(2) السعي نحو إنشاء قوات سعودية خاصة بمكافحة الإرهاب على أن تكون تلك القوات على احدث مستوى من التدريب والتأهيل الذي يقتضيه عملية مكافحة الإرهاب، كما تقتضى الضرورة أن يتم تدريب هذه القوات على كافة الأعمال التي يلجأ إليها الإرهابيين من أجل وضع الإستراتيجيات المناسبة لمقاومتهم والقضاء عليهم.

(3) ضرورة تنسيق الجهود بين وزراء الداخلية العرب والأجهزة المعنية في مجال مكافحة الإرهاب من خلال ما يلي:

(أ) يكون الهدف الرئيس لهذه الاجتماعات هو السعي نحو مقاومة كافة أشكال الإرهاب والتطرف داخل كافة الدول العربية ومنها المملكة العربية السعودية.

(ب) السعي نحو التنسيق والتشاور المستمر، وبحث كافة السهل الكفيلة بالقضاء على الإرهاب والتطرف داخل هذه الدولة، مع السعي نحو الاستفادة من الخبرات المتاحة مثل الخبرة المصرية والتي لها تاريخ طويل في التعامل مع حركات الإرهاب وكذلك الاستفادة من خبرات الدول الأخرى التي تعرضت لهجمات إرهابية ونقل ما يتلاءم منها مع الأوضاع والظروف داخل المملكة.

(ج) إصدار عدد من القرارات والتوصيات التي يتم الأخذ بها في مجال مكافحة الإرهاب سواء من خلال الترتيبات الكفيلة بمنع وقوع العمليات الإرهابية داخل الدول أو نلك الإجراءات التي يتم التعامل من خلالها في حال وقوع بعض الأحداث الإرهابية.

(د) القيام بإقرار تشريع خاص بتبادل المعلومات والمطلوبين في العمليات الإرهابية بين الدول العربية ذلك أن غالبية منفذي العمليات الإرهابية لهم اتصالات بالجماعات الأخرى بالخارج في الدول العربية الأخرى.

(4) استمرار المشاركة والإسهام في دعم الاتفاقات الموقعة سواء كانت على المستوى الإقليمي أو على المستوى الدولي والخاصة بمكافحة الإرهاب والقضاء عليه.

(5) ضرورة التعاون مع الجهات الدولية في مجال مكافحة الإرهاب مع السعي نحو تنسيق الجهود الأمنية بين هذه الدول في مجال مقاومة الإرهابيين وتسليمهم من دولة لأخرى كذلك العمل على الاستفادة من قواعد البيانات العالمية التي تتوافر لدى الدول الكبرى في مجال تنظيم تلك العملية من خلال تحقيق هدف أساسي وهو المتعلق بمقاومة الإرهاب والقضاء على مصادره الرئيسية على المستوى المحلى والإقليمي والدولي.

4. على المستوى الاجتماعي:

(1) ضرورة أن يتسم الخطاب السياسي الموجه للداخل بقدر كبير من الاعتدال والرغبة في حماية الأمن المجتمعي للأفراد، مما يدفع بدوره إلى شعور المواطن بحرص النخبة الحاكمة على أمنه واستقراره الأمر الذي يدفع للتلاحم وتكاتف الأيدي من أجل مكافحة الإرهاب.

(2) قيام الحكومة السعودية بالسعي نحو دمج الإرهابيين الذين استسلموا للقوات السعودية أو الذين أعلنوا توبتهم من هذه الأعمال الإرهابية داخل المجتمع من خلال مساعدتهم وأسرهم في إيجاد عمل مناسب، مع ضرورة منحهم الرعاية الاجتماعية الكفيلة بعدم عودتهم للانخراط في الجماعات المتطرفة.

(3) قيام المؤسسات الرسمية بدور هام وفاعل لمكافحة الإرهاب من خلال ما يلي:

(أ) سعى المؤسسات التعليمية ممثلة في المدارس والجامعات بدور متعاظم في حماية الطلاب من الأفكار الضالة وذلك من خلال:

ـ إعادة النظر في المناهج التعليمية التي يتم تدريسها للطلاب، مع السعي نحو مراجعتها وحذف ما يدعو لبث أفكار العنف والتطرف، وتأكيد المبادئ السمحة التي يدعو لها ديننا الإسلامي الحنيف.

ـ ضرورة إجراء مقابلات شخصية مع أعضاء هيئة التدريس سواء بالمدارس أو الجامعات للتأكد من اعتدال فكرهم وعدم بث أفكار تدعو للعنف أو التحريض، ذلك أن المرحلة العمرية للطالب يكون أكثر عرضة خلالها لتأثره بالفكر المحيط، كذلك تتم المتابعة الدورية لهم وذلك لحماية النشء والشباب من الأفكار المنحرفة والمتطرفة.

ـ الاهتمام بالأنشطة الرياضية والثقافية والفنية لدى الطلاب والعمل على تخصيص أوقات معينة لممارستها وعدم كبت رغبات هؤلاء الطلاب والذين يكونوا عرضة في هذه الحالة لتفجير تلك الطاقات الكامنة بداخلهم تجاه الدولة ذاتها .

ـ ضرورة أن تتضمن المناهج الدراسية بث أفكار تدعو إلى تنمية روح الانتماء والوحدة والتمسك بتعاليم الإسلام، والرغبة في إثبات الذات وعدم التأثر بالأفكار الغربية التي تدعو لصدام الحضارات، وتلقى بالاتهامات على الإسلام، مع ضرورة إفساح المجال للطلاب للتعبير عن آرائهم بحرية تامة ودون قيود خاصة في المرحلة الجامعية التي يكون الشباب من خلالها أكثر تأثراً بالأفكار الجديدة والمحيطة بهم .

(ب) قيام المؤسسة الرياضية ممثلة في وزارات الشباب والرياضة والنوادي الرياضية والاجتماعية بدور فاعل في نفس الاتجاه من خلال الآليات التالية :

ـ إقامة عدد من الندوات والتي يتم من خلالها استضافة بعض السياسيين أو الأكاديميين الجامعيين في مجال السياسة والدين والمجتمع والذي يقوم بدوره بالشرح والتحليل لقضية الإرهاب ومخاطره على السباب بطريقة سهلة مبسطة بعيدة عن التعقيدات والشرح التلقيني والذي يدفع نحو الملل .

ـ عقد بعض الدورات التدريبية في مجال التعريف بالإرهاب وأخطاره والذي يتم من خلالها إكساب النشء والشباب بعض المعارف والقيم حول هذه الظاهرة والتي تدفع إلى قدر كبير من الوعي تجاهها ورفضها ومن ثم يؤدي ذلك إلى

مشاركة هؤلاء النشء والشباب في كافة الأنشطة والتيارات التي تهدف لمكافحة هذه الظاهرة.

ـ أن تقوم تلك النوادي بتصميم بعض النماذج ومحاكاتها مثل الأحداث الإرهابية والتي تعرض لهم الآثار السلبية التي تقع بالمجتمع جراء الثيام بتلك الأعمال الأمر الذي يؤدى بدوره إلى تحقيق قدر أكبر من الثقافة تجاه تلك الأعمال، ومن ثم رفضها والعمل على مكافحتها.

(ج) قيام المؤسسة الدينية بالمملكة سواء من خلال وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية أو الدعاة أو الجماعات الإسلامية ذات الفكر المعتدل بدور رئيس في هذا الجانب وذلك على النحو التالي:

ـ ضرورة أن تسعى المؤسسة الدينية من خلال مؤسساتها المختلفة بتوضيح موقف الإسلام من الحركات المتطرفة والتي يسعى الإسلام إلى رفضها ومقاومتها ومنع وقوعها انطلاقا من قوله تعالى " إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض "، كذلك التأكيد بأن الإسلام يدعو للتمسك بالقيم العليا مثل العدل، الحق، الشورى، وذلك من خلال أجهزته المختلفة سواء الدعاة أو إصداراتها الإعلامية.

ـ أن تهتم وزارة الأوقاف بتزويد الدعاة بقدر مقبول من المعرفة والقيم السياسية خاصة المتعلقة بصدام الحضارات والفكر المتطرف ونشأته وتطوره حتى تمكنه من الإحاطة بما يدور حوله من متغيرات سعياً لربط القيم السياسية الصالحة بالدين الإسلامي الذي يرفض العنف والتطرف والإرهاب بكافة صوره.

ـ أن تتضمن إصدارات المؤسسة الدينية بعض المقالات أو الدروس والكتيبات التي توضح ظاهرة الإرهاب ومخاطره وموقف الإسلام تجاههم وذلك بطريقة مبسطة ومعتدلة مع ربطها بحكم الإسلام حتى يتم تنشئة أجيال حريصة على التمسك بالقيم السمحة التي يدعو لها الإسلام.

ـ ضرورة أن تقوم الحركات الإسلامية بالمملكة بالاعتدال في توجهاتها السياسية وذلك من شأنه دعم الممارسة السياسية الصحيحة إلى جانب إعلان مواقفها الرافضة للإرهاب بكافة أشكاله.

ـ قيام المؤسسات غير الحكومية بدور فعال في مكافحة الإرهاب، ولعل أهم هذه المؤسسات هي الأسرة التي يجب أن تقوم بدور في هذا المجال من خلال ضرورة توعية الوالدين برعاية الأبناء وتنشئتهم التنشئة الاجتماعية الصحيحة، إلى جانب دور الحكومة المساند للأسرة من خلال تقديم والمساعدة في تنفيذ السياسات التي تيسر سبل الزواج للشباب ودعم الجمعيات والمؤسسات الخيرية التي تسعي لتزويج الشباب وتيسر أمورهم حماية لهم من الانحراف.

5. على المستوى الثقافي والإعلامي:

(1) تقديم برنامج يومي أو أسبوعي يتم من خلاله تقديم بعض المفاهيم والمصطلحات الخاصة بالإرهاب وتأثيراته على المجتمع بأسلوب شيق ومبسط يستطيع من خلاله المستمع أو المشاهد أن يكتسب قدرا معقولا من المعرفة حول هذه الظاهرة.

(2) تقديم برنامج خاص للشباب يتم من خلاله مناقشتهم في بعض القضايا المتعلقة بالإرهاب والسعي نحو الاستماع لأرائهم في تلك القضايا مع إعطائهم مساحة للتعبير عن وجهات نظرهم بكل حرية ودون تدخل أو تأثير عليه .

(3) تقديم بعض البرامج الحوارية التي يتم من خلالها استضافة بعض السياسيين ويتم محاورتهم بكل شفافية في موضوع الإرهاب مع ضرورة أن تتم هذه الحوارات في جو من الحرية ودون اللجوء إلى خداع المستمع أو المشاهد والذي يؤدى إلى انصرافهم عن متابعة هذه البرامج .

(4) ضرورة أن تتضمن النشرات الإخبارية بعض التحليلات السياسية لبعض الأحداث الجارية على المستوى العالمي التي لها علاقة بالإرهاب لتوضيح تأثرة السلبية على العالم ككل مع السعي نحو أخذ آراء المستمع أو المشاهد وذلك من خلال المداخلات الهاتفية .

(5) السعي بقدر الإمكان إلى الابتعاد عن البرامج التقليدية والتي تتسم بالمحاباة لرأى الحكومة أو محاولة نقل صورة مخالفة للواقع وذلك من شأنه أن يؤدى إلى انصراف الشباب عن تلك البرامج الخاصة بمواجهة الإرهاب .

(6) ضرورة أن تهتم الصحف السعودية بموضوع مكافحة الإرهاب وذلك من خلال تقديم باب رئيسي بتلك الصحف يتم من خلاله تقديم بعض المفاهيم والمصطلحات الخاصة بتلك الظاهرة بشكل ميسر حتى يستطيع القارئ استيعاب تلك المفاهيم والمصطلحات والتي تؤدى بدورها إلى تحقيق قدر أكبر من التأييد لمواجهة تلك الظاهرة الخطيرة على المجتمع السعودي .

* * * * *